

تسببت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من قبل وكالة تصنيف ستاندرد أند بورز (S&P)، في التركيز على ملاءة الحكومات الوطنية. ظهرت بوادر أزمة الديون السيادية لأول مرة في اليونان، التي عانت لفترة طويلة من إحصاءات متزايدة لسوق العمل، عجز في الإنفاق، ارتفاع في معدلات التهرب الضريبي، وتباطؤ في النمو. ثم انتشرت الأزمة إلى دول أخرى في منطقة اليورو بما في ذلك البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا، كما بلدان أخرى أيضا في خطر.

• في أعقاب أزمة 2008 المالية، انتعشت الاقتصاديات نتيجة لإجراءات الحوافز المالية، لكن هذا تسبب في ارتفاع الديون الحكومية ومستويات العجز، خصوصا في بعض الاقتصاديات المتقدمة (بالأخص منطقة اليورو). و زاد القلق مع الجمود الهيكلي في الاقتصاد، الاستحقاقات المتزايدة لسوق العمل، والفشل السياسي عبر المحيط الأطلسي. قد تمكن المشرعون الأمريكيون بالكاد من رفع سقف الدين في الموعد المحدد، لكنهم أبقوا على التسهيلات الضريبية للأغنياء واستمروا في دفع الاستحقاقات.

أما في قطر فكان الوضع على العكس تماما، فالأسس الهيكلية للاقتصاد لازالت قوية. والبلاد مستمرة في الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والغاز في تسريع التنوع الاقتصادي. هكذا نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 16,3% في عام 2010، حيث بلغ دخل الفرد فيها أحد أعلى معدلات دخل الفرد في العالم. سيكون الناتج المحلي الحقيقي أعلى هذا العام نتيجة للتوسع في الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز، ونمو الاستثمارات في البنى التحتية المادية والاجتماعية.

• تحقق في الأونة الأخيرة فائض في الميزان المالي نتيجة لارتفاع أسعار الغاز وأحجام إنتاجه منذ بدايات العقد الماضي، حيث ترجمت الاستثمارات في البنية التحتية للغاز لمبيعات أعلى للمنتج في جميع أنحاء العالم.
• استخدمت قطر ارتفاع عائدات النفط والغاز بحكمة. في عام 2010، خفضت الحكومة القطرية إجمالي ديونها إلى 17,8% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت 55% في عام 2000.
• تتمتع قطر بتوازن صحي في ميزانها الخارجي. ويشكل فائض حسابها الجاري في 2010 18,7% لكنه من المتوقع أن يصل إلى 36,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.

التركيز في قطر يتحول إلى تطوير الاقتصاد

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر بمعدل 20% في عام 2011، مدفوعا إلى حد كبير بالتوسع في الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز (التي يقدر أن تقفز 22,2% إلى 29,5% في عام 2011). ومن المقرر أيضا أن يزداد نشاط القطاع غير النفطي نتيجة لخطط فطرية الاستثمار 12 مليار ريال إضافية في صناعات غير نفطية على مدى السنوات الخمس المقبلة. من المرجح أيضا أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام استثمارات واسعة النطاق في مشاريع البنى التحتية، التي يتوقع أن تولد فرص عمل في المنطقة وتحفز النمو وتزيد الضغوط التضخمية عبر اقتصاديات دول المجلس. ومن الأخبار الاقتصادية الأخرى:

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

• كان التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في حالة انحسار على مدى الأشهر القليلة الماضية. قد يؤدي السيناريو العالمي الضعيف لمزيد من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. ارتفع فائض ميزانية الكويت خلال السنة المالية الماضية بشكل ملحوظ، نتيجة لعائدات النفط التي بلغت 73,3 مليار دولار أمريكي. سجلت عمان ارتفاعا في إيرادات النفط والغاز خلال النصف الأول من السنة بلغ 43%، مما رفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3,6%. أما في المملكة العربية السعودية فإن الفجوة بين العرض والطلب في قطاع العقارات السكنية أخذت في الاتساع، حيث ارتفعت أسعار العقارات بنسبة وصلت إلى 60% خلال النصف الأول من السنة.
• قررت المملكة العربية السعودية في الأونة الأخيرة بناء 500 ألف وحدة سكنية، كجزء من سياستها المالية لمواجهة الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان.

في الاقتصاديات المتقدمة

• ألفت سلسلة البيانات الضعيفة في قطاع الإسكان وسوق العمل في الولايات المتحدة ظللا قائمة على اقتصاد البلاد. فانخفض المؤشر الصناعي لمديري المشتريات في منطقة اليورو للمرة الأولى منذ سبتمبر / أيلول 2009. لقد زاد الوضع الاقتصادي العالمي غير المطمئن من وتيرة الطلب على أدوات الملاذ الآمن (و خصوصا الذهب)، ونتج عن ذلك انخفاض في عائدات أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم.

نقطة اتصال الوحدة الاقتصادية

الدكتور شربل قرداحي

مدير علاقات المستثمرين
بريد الإلكتروني
ccordahi@alkhaliji.com
تليفون: +974 44 94 06 43
فاكس: +974 44 94 06 89

في الاقتصاديات الناشئة

• لا تزال البنوك المركزية في آسيا تكافح مشكلة التضخم المتزايد نتيجة التباطؤ في النمو الاقتصادي. ففي يوليو / تموز ارتفع معدل التضخم في الصين إلى أعلى مستوياته في ثلاث سنوات، وفي الهند رفع البنك الاتحادي الهندي RBI سعر الفائدة على القروض للمرة الحادية عشر على التوالي منذ مارس 2009 للحد من الارتفاع المستمر في الأسعار، بحيث وصلت الآن إلى 8%.

موضوع النقاش: الكفاءة المالية – تميز قطر عن الغرب

الملاءة المالية – تهديد للسيولة في إقتصاديات العالم

سببت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو مع خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من قبل ستاندرد أند بورز (S&P) في إعادة النظر بقدرة الحكومات الوطنية. و رغم أن هذه القضية كانت تكتب غالباً في سجلات البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإنها و للمرة الأولى بدأت تندرج في سياق الحديث عن حكومات العالم الغربي على نطاق لم نسمع به من قبل. لقد أشعلت اليونان حريقاً يهدد الآن بابتلاع منطقة اليورو. كذلك تهدد المشاحنات الحزبية بتخلف الولايات المتحدة عن الوفاء بسداد الديون الفيدرالية، التي كانت رغم تكلفتها تعتبر أكثر الأصول أماناً في العالم. وفي الوقت الذي يناقش فيه الكونجرس الأمريكي شروط الاتفاق على خطة إنقاذ تنتظرها الأسواق بفارغ الصبر، تم التوصل في اللحظات الأخيرة إلى إبقاء مستويات الديون والعجز على ما هي عليه دون معالجة. وما لم يعالج هذا بعيداً عن المناكفات الحزبية في أقرب وقت ممكن، فإن العواقب على المدى المتوسط والطويل قد تكون مؤكدة. من هنا ركزنا في تقريرنا لشهر أغسطس / آب على القدرة المالية للدول، لذلك لوحظ من خلال دراستنا لأوضاع الإقتصاديات المتقدمة، كيف أن قطر في وضع أفضل من أقرانها في الغرب.

عوامل تحدد قدرة الدول المالية

يعتبر الدين الحكومي والميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، أهم عاملين في الحكم على القدرة المالية للدولة. فبالنسبة للبلدان التي تعاني من عجز مالي، يعتبر هذان العاملان مفتاحاً لفهم فيما إذا كان العجز مهم أم لا. فإذا كانت الحكومة تعاني من عجز رئيسي، فهذا يعني أنها حتى دون الاضطرار لدفع فائدة الدين، ليس لديها ما يكفي من العائدات لتغطية النفقات. وعندما يستمر العجز الرئيسي لمدة طويلة تصبح الحكومة مهددة في السقوط في فخ الديون. أما العامل الثالث الحاسم فهو ميزان الحساب الجاري، خصوصاً عندما تقاس القدرة على سداد الديون بالعملة الأجنبية (ويشكل أساسي بالدولار الأمريكي).

بشكل عام تعتبر وكالات تصنيف الائتمان دليلنا الأهم في تصور مخاطر الديون السيادية للأمم. الوكالات الثلاثة الأهم المعترف بها في هذا المجال هي ستاندرد أند بورز "S&P"، موديز "Moody's"، وفيتش "Fitch". لكن وكالات التصنيف تعرضت مؤخراً للانتقادات لأسباب، ليس أقلها؛ خفض ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة. معظم المحللين انتقدوا بشدة التقييم المرتفع الذي أعطته هذه الوكالات للأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (MBS)، والتي كانت السبب الأساسي في أزمة الائتمان خلال 2007-8.

من اليونان للولايات المتحدة – ما الذي يولم الغرب؟

لقد أدى تدخل الحكومات النشط لحفز الاقتصاد (من خلال الحوافز المالية) في أعقاب التراجع في عام 2008 إلى تأثير سلبي على الموازنات العامة. لكن ذلك لم يكن مشكلة غير قابلة للتدوير. المشكلة في كثير من الإقتصادات كانت هيكلية الاقتصاد نفسه. فخفض سن التقاعد يرفع نسبياً أعباء تمويل معاشات التقاعد كاستحقاق غير ضروري و يخلق ضغوطاً على الموارد المالية الحكومية. وانخفاض معدلات النمو في العديد من هذه الإقتصادات أدى لتباطؤ في الإيرادات الضريبية. وفي الولايات المتحدة، تسببت الحمات العسكرية الممتدة لفترات طويلة إلى سلسلة من التخفيضات الضريبية التي حولت فائض الميزانية إلى عجز، والبعض يعزو تدهور الوضع المالي العام في البلدان الأوروبية لعوامل مثل استحقاقات الضمان الاجتماعي والنمو البطيء.

اليونان – مأساة تهدد الوجود الأوروبي

كانت اليونان التي بدأت فيها المشكلة حالة متطرفة من عدم المسؤولية المالية. فحجم الفوائد الممنوحة لموظفي القطاع العام لم يحلم بها أحد في معظم أنحاء العالم. كان متوسط سن التقاعد 61 سنة، لكنه لم يكن من غير المألوف أن يحال موظفو القطاع العام على التقاعد المبكر في سن الخمسين. أعطى القطاع العام أيضاً مكافآت مالية سخية وصلت في بعض الحالات لراتب أساسي عن شهرين. استمر الأغنياء أيضاً في التهرب من دفع الضرائب، وتقدر كلفة التهرب الضريبي وحدها على الحكومة بما لا يقل عن 20 مليار يورو سنوياً. ولزيادة الطين بله تسببت الإحصاءات الغامضة التي قدمتها السلطات في تضليل محلي القطاع الخاص والمنظمات الأوروبية مثل وكالة الإحصاءات الأوروبية "Eurostat". وعندما وصلت الحكومة الجديدة في أوائل عام 2010 ارتفعت الأرقام الرسمية لعجز الميزانية إلى ضعف ما كانت عليه قبل أيام من الانتخابات، حيث وصلت لحوالي 13.6% من الناتج المحلي الاجمالي في 2010. ونتيجة لركود 2009 ارتفعت أيضاً مستويات الدين بشكل حاد بحيث ارتفع إجمالي الدين الحكومي من 110% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008 إلى 142% بحلول عام 2010.

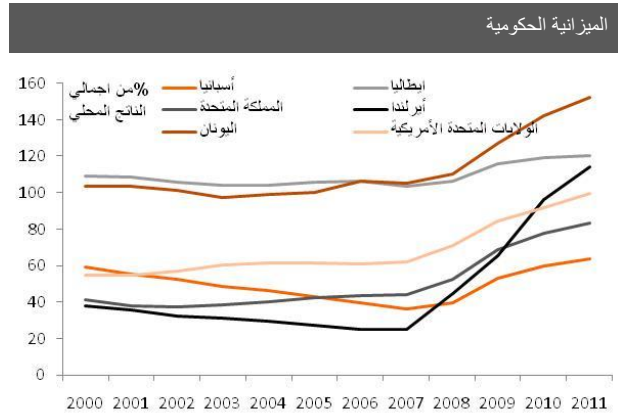
ردت الأسواق على الأخبار السيئة بمعاقبة الديون السيادية اليونانية. وهكذا ارتفعت العائدات على السندات الحكومية، وأصبح واضحاً أن البلاد بحاجة لخطة إنقاذ من كتلة اليورو ومؤسساتها الشريكة الأخرى. هنا عرضت كتلة اليورو وصندوق النقد الدولي حزمة إنقاذ بقيمة 110 مليار يورو. وكان على اليونان بموجبها اتخاذ عدد من التدابير التقشفية، من ضمنها خفض الإنفاق وتجميد الأجور في القطاع العام ورفع سن التقاعد وزيادة معدل القيمة المضافة للضريبة (VAT) وخفض معدلات التهرب الضريبي.

موضوع النقاش: الملاءة المالية - تميّز قطر عن الغرب

وعلى الرغم من أن حزمة إنقاذ لليونان جلبت قليلا من الهدوء، لم تكن الأسواق مقتنعة تماما. تحول الانتباه بمرور الوقت لهوامش دول أخرى في منطقة اليورو مثل أيرلندا والبرتغال وإسبانيا. لقد ثبت أن إنقاذ القطاع المصرفي في أيرلندا لم يكن مفيدا، ففي سبتمبر / أيلول 2010 ضخت الحكومة الأيرلندية مزيدا من الأموال في بنوكها المتعثرة التي كانت نشطة في فترة الطفرة العقارية في 2006-7. رفع هذا بدوره تكلفة إنقاذ القطاع المصرفي إلى 45 مليار يورو. في 2010 ارتفع عجز الميزانية الأيرلندية من 14,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 32,4٪. وكالعادة كان رد فعل أسواق السندات سلبيا، فالبند الذي أطلق عليه ذات يوم "نمر السلتيك" - لقب أطلق على الاقتصاد الأيرلندي بسبب سرعة نموه - يسعي اليوم لمساعدات طارئة من نظرائه في منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه تأثرت أيضا كل من البرتغال وإسبانيا، التي تعتبر رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. ونتيجة لارتفاع الديون السيادية المصاحب بارتفاع في مستويات العجز و ركود في النمو الاقتصادي، ارتفعت الفوائد على الديون السيادية وانخفضت هوامش مقايضات العجز (CDS). مما دفع البرتغال للوقوف في طابور المنتظرين للإنقاذ من صناديق منطقة اليورو و البنك الدولي.

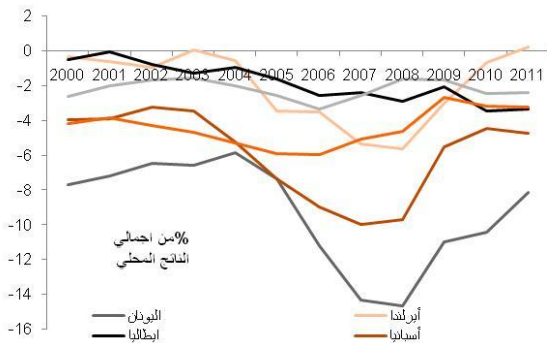
هذا العام طفت المشكلة إلى السطح من جديد، فسعت اليونان لخطة إنقاذ ثانية. كذلك استمرت المخاوف من الوضع المالي في كل من إيطاليا وبلجيكا. قبل خطة الإنقاذ الثانية لليونان كانت هناك مخاوف من اقتراح ألماني بشراك القطاع الخاص في خطة الإنقاذ، مما أثار معارضة دافعي الضرائب الألمان الشديدة لإنقاذ البلدان المسرفة. لكن المشكلة أن عددا من البنوك الفرنسية والألمانية مالكة للسندات اليونانية، وأي تقصير مفاجئ لليونان في سداد ديونها سيؤدي لزعزعة استقرار النظام المصرفي في هذين البلدين. لذلك كان على ألمانيا وفرنسا الاتفاق على خطة إنقاذ ثانية لا تلزم القطاع الخاص بالتدخل.

لا تزال مخاطر الديون السيادية موجودة. فالأسواق قلقة بشكل خاص حول قدرة إيطاليا على معالجة ديونها المتراكمة، في غضون ذلك لا يزال الجمود الهيكلي (وخصوصا في أسواق العمل) مستمرا في الحد من النمو الاقتصادي. فحتى لو هدأت المخاوف المتعلقة بالدين على المدى القصير، ستستمر المخاوف الأساسية المتعلقة بالإدارة المالية العامة على المدى القريب. لقد أصبح من الواضح لواضعي السياسات في المنطقة أن النقد الموحد في ظل استراتيجيات مالية متباينة أمر يصعب استمراره. وعلى المدى المتوسط، ليس من المستبعد أن تتم إعادة هيكلة النظام المالي في كتلة اليورو المكونة من 17 عضوا. ما يحدث في منطقة اليورو يحمل دلالات حيوية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تفكر في نقد موحد في المستقبل.



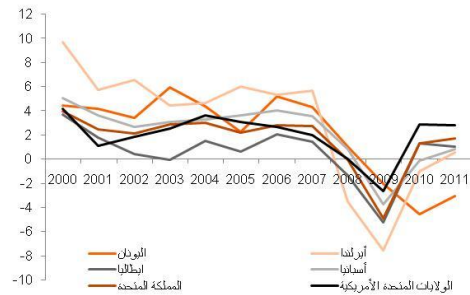
المصدر: صندوق النقد الدولي

الميزان الجاري الحالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

موضوع النقاش: الملاءة المالية – تميز قطر عن الغرب

الولايات المتحدة – مشكلة مزمنة

أدت الاختلافات الحزبية في الولايات المتحدة حول رفع سقف الدين إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من قبل P & S. ففي 2 أغسطس / آب وافق المشرعون الأمريكيون أخيرا على رفع سقف دين الحكومة الاتحادية بمقدار 14,3 تريليون دولار أمريكي، وخفض النفقات الحكومية بمبلغ 2,4 تريليون دولار أمريكي على مدى العشر سنوات القادمة. لكن هذا لم يبعث على الثقة لدى كثيرين لأن الخلافات السياسية الكبيرة فشلت في أن يكون خفض العجز من خلال خفض النفقات وزيادة الضرائب مما يزيد من القلق أن تلك القرارات أبتت الإعفاءات الضريبية و تركيبة فوائد الاستحقاق من عهد إدارة بوش على حالها.

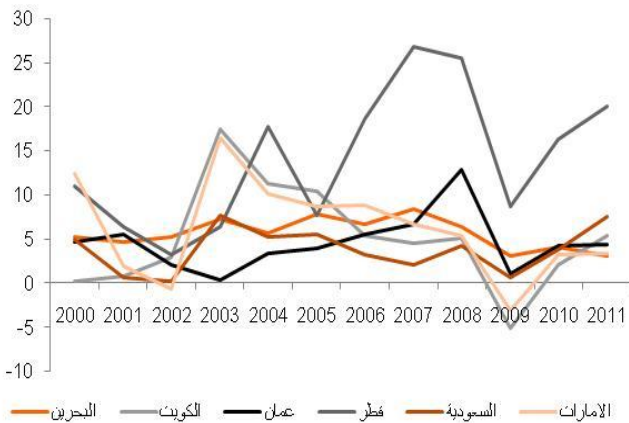
أصبح الوضع المالي للحكومة الأميركية مصدر قلق للاقتصاديين. فالزيادة في الإنفاق العسكري وسلسلة التخفيضات الضريبية خلال الفترة 2000-8، حولت فائضا ماليا قدره 1,5 % من الناتج الاجمالي المحلي الجمالي في عام 2000، إلى عجز قدره 2,9 % بحلول عام 2007. ثم جاء انكماش عام 2008 فانخفضت إيرادات الضرائب وارتفع الإنفاق على إعانات البطالة. ولمواجهة ركود اقتصادي محتمل اتخذت الحكومة الأمريكية إجراءات تحفيز مالي قوية، مما رفع العجز من 6,3 % من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2008 إلى 10,6 % بحلول عام 2010. كما ارتفع الدين الحكومي من 54,8 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2000 إلى 91,6 % في عام 2010. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الدين الحكومي الأمريكي في نهاية عام 2011 إلى 100 % تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي.

يمكن القول هنا أن مناقشة سقف الدين كانت فرصة ممتازة للديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس لقيام بإصلاحات مالية. لكنهم بدلا من ذلك تشاجروا قبل أن يتفقوا على مشروع قانون في الساعة الحادية عشرة. لكن التخفيضات المتفق عليها (2,4 تريليون دولار أمريكي) كانت أقل كثيرا من الضروري؛ فقد توقع المحللون أن تكون أكثر من 4 تريليون دولار أمريكي. من هنا خفضت ستاندر أند بورز في 6 أغسطس / آب التصنيف الائتماني للولايات المتحدة نقطة واحدة من "AAA" إلى "AA+" مع توقعات سلبية. وأضافت الوكالة إلى ذلك أن أي إخفاق أمريكي في تبني خطة ذات مصداقية لخفض العجز، سيؤدي لخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في غضون العامين المقبلين إلى (AA). لم تخفض وكالات التصنيف لغاية الآن سندات الخزنة الأمريكية لأنها تعتبرها أصولا آمنة. قد أصبح هذا ذو صلة الآن خصوصا في ظل المخاوف من ركود مزدوج في بعض أجزاء العالم الغربي، خاصة الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو. في 8 آب، و هو اليوم الأول للتداول بعد الإعلان عن تخفيض P & S للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة، انخفضت عوائد سندات الخزنة لمدة 10 سنوات 24 نقطة أساس، حيث وصلت إلى 2,4 %. إن الفشل في التوصل إلى خطة مناسبة لخفض الدين سيؤثر على الملاءة المالية للحكومة، كما أن التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي سيفاقم المسألة. وهذا بدوره قد يؤدي لخفض آخر في تصنيف P & S. ويمكن أن يؤدي ذلك لأن تفعل وكالات التصنيف الأخرى نفس الشيء، مما سيضغط على عوائد السندات الطويلة الأجل. كل هذا يمكن أن يؤثر على الاستهلاك والاستثمار، مما سيؤدي لنمو تدريجي في معدلات البطالة خلال السنوات الخمس المقبلة.

قطر – تطلعات عالية مبنية على أسس قوية

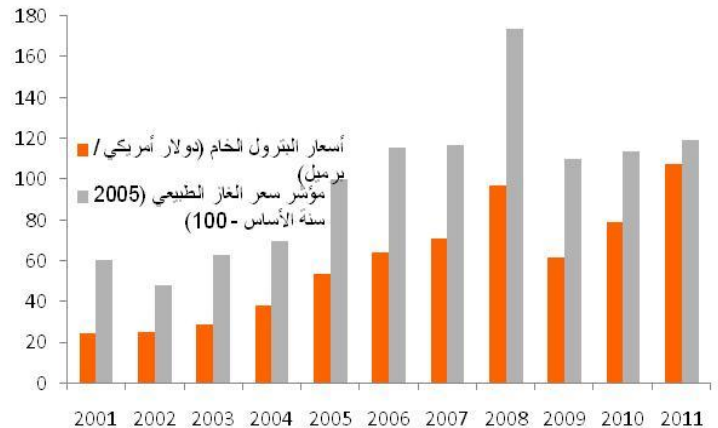
في هذه الظروف لا تزال قطر تقف على أسس اقتصادية قوية ونمو اقتصادي سريع. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة حجم إنتاجهما منذ 2001 - 2001، بالإضافة إلى مجموعة التدابير المتخذة للتنويع الاقتصادي، يحقق نمو الناتج المحلي الاجمالي في قطر واحد من أعلى المعدلات في العالم. وتشير تقارير صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الاجمالي للبلاد قد نما في عام 2010 بمعدل 16,3 %، و يتوقع البنك أن يكون النمو في 2011 بمعدل 20,0 %. كما أن معدل الدخل الفردي في البلاد يعتبر من أعلى المعدلات في العالم؛ والحكومة مستمرة في الاستثمار بقوة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مما سيعزز مستويات الدخل والرفاهية العامة.

نمو الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: صندوق النقد الدولي

نمو أسعار النفط الخام و الغاز الطبيعي



المصدر: بلومبرج

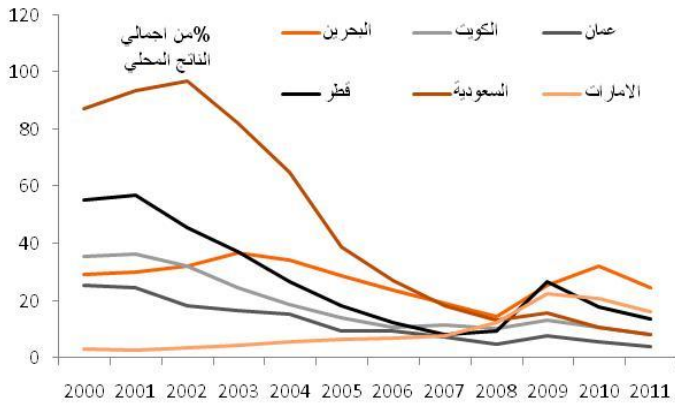
موضوع النقاش: الملاءة المالية – تميّز قطر عن الغرب

تعتبر الأسس الهيكلية للاقتصاد القطري مثارا للإعجاب. فالموازن الخارجية والحكومية صحية، وقامت الحكومة مؤخرا بتعزيز ميزانيتها العامة. يعود السبب في كل هذا أساسا لارتفاع إيرادات النفط والغاز والى الإنفاق الحكيم. فعلى الرغم من أن الحكومة استجابت للانكماش الاقتصادي العالمي بمجموعة تدابير ضريبية، فقد سجلت موازنتها في عامي 2009 و 2010 فائضا على التوالي بنسبة 15,2% و 12,8% من الناتج المحلي الاجمالي. من المقرر أن ترتفع الموازنة في 2011 إلى 13,8% من الناتج المحلي الاجمالي. ما يثير الاهتمام هنا، أن الفائض في قطر لم يكن بسبب خفض النفقات الرئيسية للحكومة، و في الحقيقة أن الحكومة زادت استثماراتها في البنية التحتية والرعاية الاجتماعية بشكل كبير على مدى السنوات. من المقرر أن يستمر هذا الاتجاه في المدى المتوسط والقصير خلافا لأنماط شوهدت في العديد من الدول المتقدمة، حيث تأثر الإنفاق في أمور أساسية (مثل رعاية الأطفال). بعض النقاد يشيرون إلى أن عائدات النفط والغاز الطبيعي هي مصدر الدخل الثابت بالنسبة لقطر و غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، لكن مما لا شك فيه أن هذا البلد أكثر حصافة من نظرائه في الغرب في التعامل مع موازينه.

و إجمالي الدين الحكومي خير مثال على ذلك، ففي أواخر التسعينيات كانت هناك مخاوف لدى بعض الجهات من ارتفاع مستويات الدين الحكومي في المملكة العربية السعودية وإلى درجة أقل في قطر. ففي عام 2000 مثلا بلغ إجمالي الدين الحكومي في المملكة 87,2% من إنتاجها المحلي الاجمالي، و بلغ في قطر 55%. لكن في السنوات العشر التي تلت ذلك، استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار النفط والغاز، و سعر النفط على سبيل المثال تضاعف ما يقرب من أربع مرات خلال العقد الماضي. كانت المملكة العربية السعودية، التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم هي المستفيد الرئيسي. أما قطر فاستفادت من احتياطات الغاز الطبيعي الهائلة التي تقدر بأنها ثالث أكبر احتياطات معروفة في العالم بعد روسيا وإيران. لقد ضمنت الاستثمارات الكبيرة في قطاع الغاز الطبيعي رفع القدرة الإنتاجية في قطاع الغاز وتصديره لبلدان أخرى. بالتالي فان التدفقات النقدية من مبيعات النفط والغاز ترتفع.

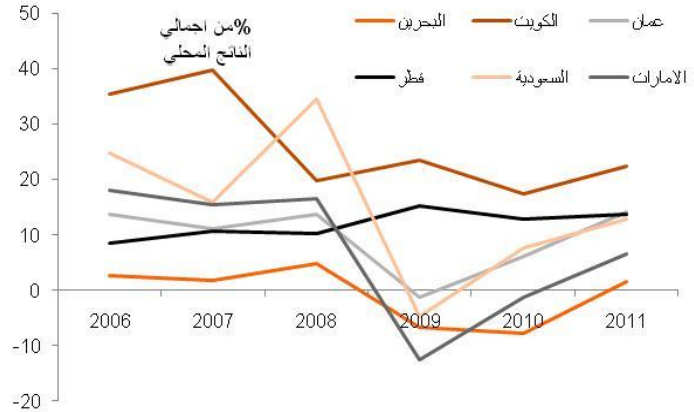
تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي عائداتها النفطية المتزايدة في البنى التحتية و في تعزيز التنوع الاقتصادي و مشاريع الرعاية الاجتماعية واستنباط طرق جديدة لاستثمار جزء من العائدات لمنفعة الأجيال المقبلة. و قد تمكنت سلطات قطر والمملكة العربية السعودية من خفض مستويات الدين العام. بحلول عام 2010 انخفض الدين الحكومي في قطر إلى 17,8% من الناتج المحلي الجمالي و انخفض في المملكة العربية السعودية إلى 10,8%. و من المتوقع أن ينخفض الدين الحكومي في 2011 إلى -13,3% من الناتج المحلي الاجمالي في قطر و إلى 8,3% من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية.

الدين الحكومي العام



المصدر: صندوق النقد الدولي

الميزانيات الحكومية



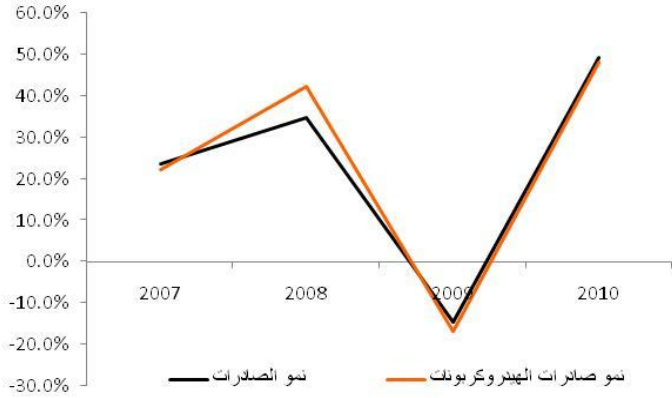
المصدر: صندوق النقد الدولي

كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، وضعت قطر جزءا من عائدات النفط والغاز تحت إدارة صناديق الثروة السيادية (SWF). المسؤولة عن هذه الصناديق هي هيئة الاستثمار القطرية (QIA) التي تستثمر في مزيج من الأسهم والديون في جميع أنحاء العالم. تشكل هيئة الاستثمار القطرية أيضا خط دفاع ثان للاقتصاد، وذلك بتقديم الدعم للقطاعات المختلفة في أوقات الأزمات. كان هذا أكثر وضوحا خلال فترة الانكماش الاقتصادي العالمي 9-2008 عندما وجهت الأموال لدعم النظام المصرفي. لقد ضمن هذا إلى جانب مجموعة من التدابير الأخرى في النظام المصرفي استمرار النمو الاقتصادي، في وقت واجهت فيه بعض المراكز المالية الأكثر شهرة أزمة.

الموازن الخارجية لدولة قطر هي الأخرى قوية. ففي عام 2010 بلغ فائضها 18,7% من الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع هذا الفائض في عام 2011 إلى 36,1%.

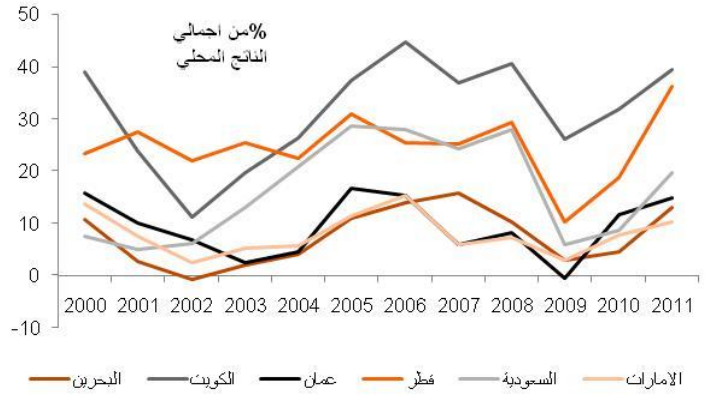
موضوع النقاش: الملاءة المالية - تميز قطر عن الغرب

نمو الصادرات القطرية



المصدر: صندوق النقد الدولي

موازن تجارة خارجية قوية



المصدر: صندوق النقد الدولي

تصنيفات الإقتصاديات السيادية العالمية الرئيسية

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	إسبانيا	اليونان	أيرلندا	البرتغال	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	وكالة التقييم
AA+u	AAAu	AAAu	AAAu	AA	CC	BBB+	BBB-	-	AA-	AA	A	AA	BBB	ستاندرد أند بور
Aaa	Aaa	Aaa	Aaa	Aa2	Ca	Ba1	Ba2	Aa2	Aa3	Aa2	A1	Aa2	Baa1	موديز
AAA	AAA	AAA	AAA	AA+	CCC	BBB+	BBB-	-	AA-	-	-	AA	BBB	فيتش

المصدر: بلومبرج

حصلت قطر على جوائز وكالات التصنيف بسبب أساسيات اقتصادها القوية، على عكس تخفيضات الائتمان والتحذيرات الموجهة للاقتصاديات المتقدمة الرئيسية. فقطر تتمتع بأعلى التصنيفات السيادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لقوة موازينها المالية المحلية والخارجية. بغض النظر عن الارتفاع المطرد في أسعار النفط، يبدو أن البلد يستثمر عائداته من النفط والغاز بحكمة، لتنويع الاقتصاد والمحافظة على مستويات نمو مرتفعة. في 5 يوليو / تموز 2010 رفعت P & S تصنيف الديون السيادية الطويلة المدى لقطر من AA- إلى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. أما في 25 يوليو / تموز، 2007 رفعت موديز التصنيفات السيادية لقطر من Aa3 إلى Aa2، و يعود ذلك أساسا للاستثمارات الحكومية الكبيرة في توسيع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، الذي سيؤدي لتعزيز عائدات النفط والغاز.

قطر - أهم المحطات الاقتصادية الرئيسية

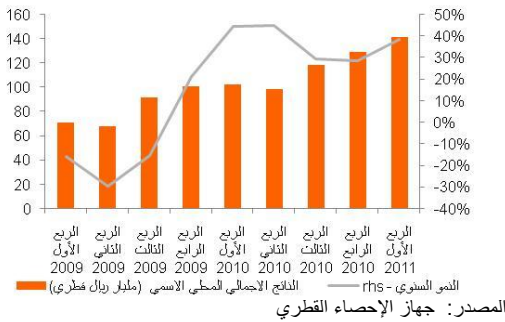
الناتج المحلي الإجمالي القطري ينمو بقوة : تتقدم قطر على دول مجلس التعاون الخليجي من حيث النمو الاقتصادي. يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنحو 20 ٪ في عام 2011، في أعقاب نمو بلغ 16,3 ٪ في عام 2010. إن التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 77 مليون طن سنويا في وقت سابق هذا العام، مقارنة مع 54 مليون طن في عام 2009، وارتفاع وتيرة النمو في القطاع غير النفطي، سيعزز نمو الاقتصاد. من المقدر أن يبلغ النمو في قطاع النفط والغاز في 2011 نسبة 29,5 ٪، و ذلك مقارنة مع نمو بلغ 22,2 ٪ في عام 2010.

تراجع فائض الميزانية في قطر : تراجع الفائض في ميزانية الحكومة القطرية في السنة المالية 2010/11 إلى 13,5 مليار ريال قطري (2,9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك من 54,1 مليار ريال قطري (15,2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2009/10، حيث ازداد الإنفاق بنسبة 24 ٪ ليصل إلى 142,4 مليار ريال قطري. نتيجة لارتفاع الواسع النطاق في الإنفاق، ارتفعت معدلات التضخم في البلاد إلى أعلى مستوياتها في 19 شهرا، حيث بلغت في يوليو / تموز 1,9 ٪ على أساس سنوي.

قطر تركز على توسعة الأعمال غير الهيدروكربونية : إن زيادة المساحة غير الهيدروكربونية في الشركة الصناعية القطرية (IQ) المدعومة من قبل الدولة و التي تسيطر على جزء كبير من الصناعات البتر وكيماوية والمعدنية في البلاد ، سيعزز طاقتها الإنتاجية. وتخطط الشركة لاستثمار 12 مليار ريال قطري (3.3 مليار دولار أمريكي) على مدى السنوات الخمس المقبلة لضمان استمرار زخم النمو في هذا القطاع.

قطر تخفض أسعار الفائدة لتعزيز الاقتصاد: خفض مصرف قطر المركزي سعر الإقراض لليلة واحدة من 5 ٪ إلى 4,5 ٪، كما خفض سعر الفائدة على الودائع 25 نقطة أساس حيث أصبحت 0,75 ٪. و يهدف البنك من هذه الخطوة لإعطاء دفعة قوية للقطاع المصرفي المحلي، وإنعاش نمو الائتمان في القطاع الخاص، لزيادة الإنفاق على البنية التحتية و المشاريع العقارية المخطط لها.

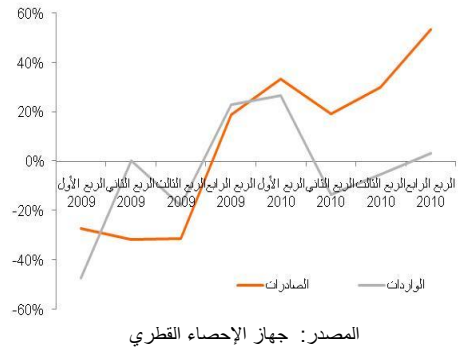
نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر



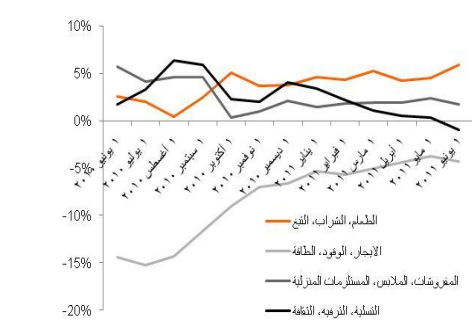
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في قطر



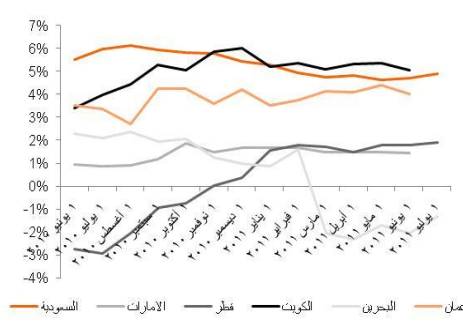
تجارة قطر الخارجية



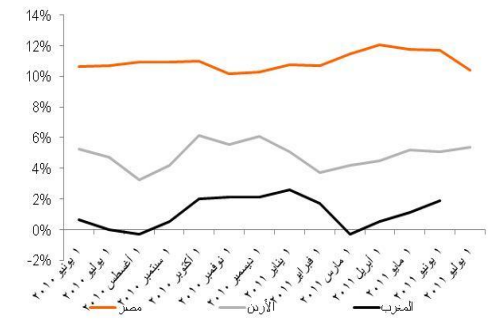
التضخم في قطر



التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي



التضخم في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا



المصدر: جهاز الإحصاء القطري

المصدر: جهاز الإحصاء القطري

المصدر: جهاز الإحصاء القطري

التطورات الاقتصادية

منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (مينا)

- التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو انخفاض آخر : نظرا لانخفاض معدلات التضخم في معظم دول الخليج الغنية بالنفط على مدى الأشهر القليلة الماضية ، يتوقع محللو الاقتصاديات الرئيسية أن يتجه متوسط التضخم في المنطقة لمزيد من الانخفاض. ففي ظل الظروف الاقتصادية العالمية الضعيفة، يرجح أن تتجه أسعار السلع الأساسية والزراعية في جميع أنحاء العالم لمزيد من الانخفاض، مما سيؤدي لدرجة أقل من الضغوط التضخمية في المنطقة.
- قطاع البناء في المملكة العربية السعودية سيتوسع كثيرا في النصف الثاني من عام 2011: من المتوقع أن يشهد قطاع البناء في المملكة العربية السعودية حالة من الانتعاش في النصف الثاني من عام 2011، فمن المقرر أن تبدأ قريبا عدة مشاريع بنية تحتية ضخمة. من المتوقع أيضا أن تحال المرحلة الثانية من مشروع سكة حديد الحرمين العالية السرعة (بقيمة 30 مليار ريال سعودي). كما أنه من المرجح أن يبدأ العمل خلال هذه الفترة في بناء نصف مليون وحدة سكنية إضافية تنفيذًا لمرسوم ملكي من جلالة الملك عبد الله.
- المملكة العربية السعودية تستثمر في التعليم : وافق العاهل السعودي الملك عبد الله على إعادة هيكلة كلية التربية البدنية في جامعة الملك سعود، وعلى إنشاء بعض المعاهد والمراكز في بعض الجامعات، بما في ذلك معهد للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك خالد في أبها.
- أسعار العقارات السكنية السعودية ترتفع بشدة في النصف الأول من العام : نظرا للنمو القوي في عدد السكان ومحدودية المعروض من المنازل المخصصة لذوي الدخل المنخفضة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، فإن الفجوة بين العرض والطلب في سوق الإسكان أخذت في الاتساع. أدى هذا في النصف الأول من العام، لارتفاع أسعار العقارات السكنية السعودية بنسب وصلت إلى 60 ٪. ففي ظل ارتفاع الطلب المقيد بضعف القوة الشرائية، ارتفع في نفس الفترة الطلب أيضا على كافة أنواع العقارات في السوق السعودية.
- فائض الميزانية الكويتية يرتفع نتيجة لزيادة إيرادات النفط : سجلت الكويت في السنة المالية الماضية فائضا في ميزانيتها بلغ 5,3 مليار دينار كويتي (19,5 مليار دولار أمريكي)، نتيجة للإيرادات القياسية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط. وصلت الإيرادات في السنة المنتهية في 31 مارس / آذار إلى 21,5 مليار دينار كويتي (79 مليار دولار أمريكي) ، بينما بلغ دخل النفط 73,3 مليار دولار أمريكي (أي أكثر من ضعف التقديرات الواردة في الميزانية).
- مشروع السكك الحديدية العراقي المقترح : تنتظر وزارة النقل العراقي موافقة مجلس الوزراء على خطة مقترحة لبناء شبكة سكك حديدية تربط المحافظات العراقية بقطارات تسير بسرعة 240 كلم في الساعة، بكلفة 70 مليار دولار أمريكي. وتهدف هذه المبادرة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- انخفاض أسعار المواد الغذائية يحد من التضخم في الإمارات العربية المتحدة: نتيجة لانخفاض تكاليف السكن في الإمارات العربية المتحدة، انخفض التضخم السنوي في البلاد في يوليو / تموز إلى 1,28 ٪، بعد أن بلغ أعلى مستوياته في ستة أشهر (1,73 ٪) في يونيو / حزيران. وفي يوليو / تموز، انخفضت تكلفة الإسكان والكهرباء والمياه والغاز (التي تشكل ما يقرب من 40 ٪ من مؤشر سعر المستهلك الإماراتي) بمعدل 1,61 ٪ على أساس شهري و 2,43 ٪ على أساس سنوي.
- ترجمة الارتفاع في عائدات النفط والغاز إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي : سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في سلطنة عمان نموا، و ذلك بقيادة القطاع الهيدروكربوني، وفي النصف الأول من عام 2011 بلغ النمو 3,6 ٪ كما بلغت الإيرادات النفطية للبلاد خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو / حزيران 4,1 مليار ريال عماني (10,5 مليار دولار أمريكي)، وهذا يفوق إيرادات الفترة نفسها من العام الماضي بمعدل 43 ٪ .

التطورات الاقتصادية

اقتصاديات دول الخليج العربي												
البحرين		عمان		الكويت		الإمارات		السعودية		قطر		
2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	
3.1	4.1	4.4	4.2	5.3	2.0	3.3	3.2	7.5	3.7	20.0	16.3	نمو الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي (%)
6.2	0.1	4.1	6.5	6.6	2.2	3.4	5.3	13.3	2.3	29.5	22.7	نمو قطاع البنترول (%)
2.7	4.6	4.5	3.0	4.5	1.8	3.3	2.1	5.4	4.3	9.5	10.0	نمو القطاعات غير البنترولية (%)
3.0	2.0	3.5	3.3	6.1	4.1	4.5	0.9	6.0	5.4	4.2	-2.4	التضخم (%)
1.6	-7.8	14.2	6.2	22.3	17.4	6.5	-1.3	12.8	7.7	13.8	12.8	الموازنة الى اجمالي الناتج المحلي
13.0	4.6	14.9	11.6	39.4	31.8	10.4	7.7	19.8	8.7	36.1	18.7	نسبة الحساب الجاري الى اجمالي الناتج المحلي
اقتصاديات اخرى في منطقة مينا												
لبنان		سوريا		تونس		المغرب		الاردن		مصر		
2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	2011 متوقع	2010	
2.5	7.5	3.0	3.2	1.3	3.7	3.9	3.2	3.3	3.1	1.0	5.1	نمو الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي (%)
6.5	4.5	6.0	4.4	4.0	4.4	2.9	1.0	6.1	5.0	11.8	11.6	التضخم (%)
-10.5	-7.2	-6.8	-4.8	-4.3	-1.2	-4.9	-4.2	-6.8	-5.4	-9.7	-8.1	الموازنة الى اجمالي الناتج المحلي
-12.9	-10.2	-4.6	-4.4	-7.8	-4.8	-5.7	-4.2	-8.5	-5.4	-2.7	-2.0	نسبة الحساب الجاري الى اجمالي الناتج المحلي

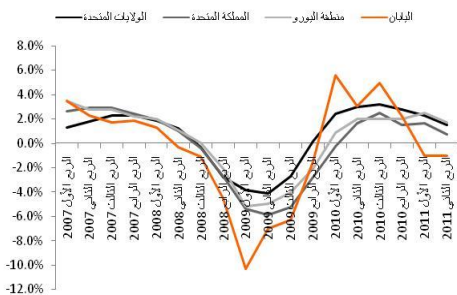
المصدر: تقرير صندوق البنك الدولي - ابريل 2011

التطورات الاقتصادية

الاقتصاديات المتقدمة

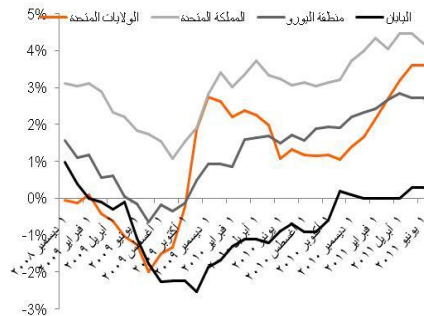
- قطاع الإسكان الأمريكي يتراجع في يوليو / تموز : تراجع بناء المساكن الجديدة في الولايات المتحدة بأكثر من الـ 1,5 في المائة المتوقعة، فقد هبط عدد الوحدات السكنية الجديدة من 613,000 في يونيو / حزيران إلى 604,000 في يوليو / تموز، وأثرت مستويات المخزون المرتفعة والضعف المستمر في الاقتصاد على الطلب على العقارات.
- تراجع مؤشر فيلادلفيا للاحتياطي الاتحادي : تراجع مؤشر فيلادلفيا لنشاط البنك الاحتياطي الفيدرالي عن الشهر السابق، من زائد 3,2 إلى ناقص 30,7، وقد فاق هذا يشكل كبير توقعات الاقتصاديين التي وضعت عند زائد 3,7، وهذا أكبر هبوط شهري للمؤشر منذ أكتوبر / تشرين أول 2008.
- لا زالت بيانات سوق العمل الأمريكية مخيبة للآمال: تشير أحدث البيانات لارتفاع مطالبات العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة بشكل يزيد عما كان متوقعا، بارتفاع 9000 لتصل إلى 408.000، مما يزيد من سوداوية النظرة لسوق العمل الأمريكي.
- التقلبات العالمية تزيد الطلب على "استثمارات الملاذ الآمن": في جو من ضعف النمو الاقتصادي العالمي و توقعات بقاء أسعار الفائدة منخفضة لفترة طويلة، انخفض مؤشر عائد سندات الخزينة الأمريكية والبريطانية لمدة 10 سنوات إلى مستويات قياسية بلغت 1,97% و 2,24%، على التوالي. في أغسطس / آب انخفضت أيضا عائدات الوند الألمانية إلى 20,9%.
- ازدياد المخاوف المتعلقة باقتصاد منطقة اليورو : يبدو أن النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو قد تباطأ كثيرا. ففي أغسطس / آب أظهر مؤشر مدراء المشتريات الصناعية لألمانيا اتجاهها عكسيا للمرة الأولى منذ عامين. كما انخفض مؤشر قطاع الصناعة لأقل من 50 نقطة للمرة الأولى منذ سبتمبر / أيلول 2009، مما يشير إلى انكماش في النشاط. لكن المؤشر المركب الذي يغطي الخدمات والصناعات التحويلية بقي مستقرا عند 51.1 في أدنى مستوياته في عامين.
- البنوك اليونانية تساعد في إعادة رسملة بنك بورتون : وحدث البنوك اليونانية الأربع الكبرى - اليونان الوطني و ألفا و يورو بنك و بيربوس - جهودها لشراء 50 مليون يورو من السندات القابلة للتحويل لإعادة رسملة بنك بورتون، في محاولة منها لإنقاذ النظام المصرفي الهش في البلاد.
- ارتفاع البطالة و تباطؤ النمو في المملكة المتحدة : ارتفع معدل البطالة في المملكة المتحدة من 7,7% في الربع الأول إلى 7,9% في الربع الثاني - و في يوليو / تموز ارتفع عدد الأشخاص المتقدمين لإعانات البطالة 37,000 شخصا، وهذا ضعف ما كان مقدرا تقريبا. كما تم تعديل عدد الأشخاص الذين يدعون البطالة في يونيو / حزيران من 25,000 إلى 31,000 شخص.
- التضخم في المملكة المتحدة يرتفع بشدة في يوليو / تموز : في يوليو / تموز، دفعت الارتفاعات في أسعار الملابس والأحذية والرسوم المصرفية والإيجارات معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 4,4%، الذي يفوق كثيرا مستوى 2% المستهدف من قبل البنك المركزي. في ظل تباطؤ النمو في الاقتصاد المحلي والعالمي وارتفاع معدلات التضخم، يجد بنك إنجلترا نفسه في مأزق حول السياسة النقدية التي يتعين عليه اعتمادها.
- الإقراض المصرفي في المملكة المتحدة يرتفع قليلا : ارتفعت القروض البنكية في المملكة المتحدة - فقد وافقت البنوك في يوليو / تموز على 74,590 رهن عقاري في المتوسط، مقارنة مع متوسط 69,803 قرض في الأشهر الست السابقة. لكن قروض الشركات والأسر حافظت على مستوياتها الهادئة عند نصف المستويات السابقة.

نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاديات المتقدمة



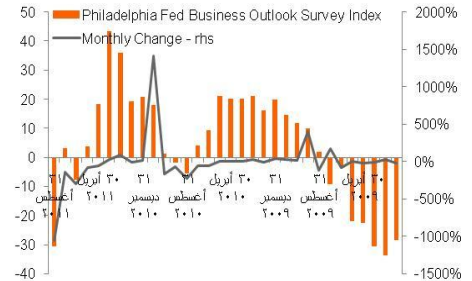
المصدر: بلومبرج

التضخم في الاقتصاديات المتقدمة



المصدر: بلومبرج

مؤشر فيلادلفيا الاتحادي



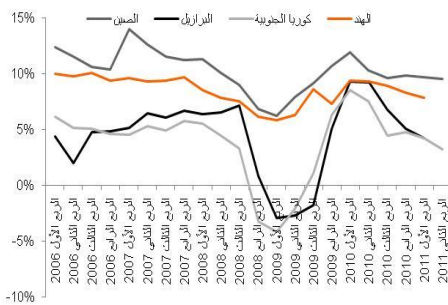
المصدر: بلومبرج

التطورات الاقتصادية

الاقتصادات الناشئة

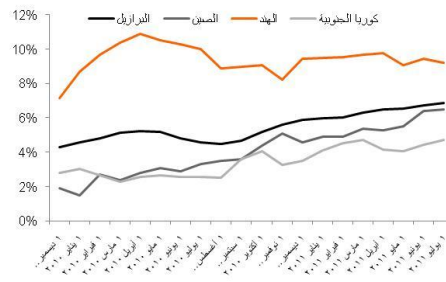
- مؤشر HSBC لمديري المشتريات في الصين يعكس تحسنا في النشاط : في أغسطس / آب، ارتفع مؤشر HSBC لمديري المشتريات (PMI) الذي يقيس الإنتاج الصناعي في الصين إلى 49.8 نقطة، مقارنة مع 49.3 نقطة في يوليو / تموز. لا يزال المؤشر تحت 50 نقطة، مما يعكس انكماشاً في النشاط.
- التضخم في الصين يرتفع لأعلى مستوياته في ثلاث سنوات : ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية في الصين في يوليو / تموز بمعدل 6,5 ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. يعتبر هذا أكبر ارتفاع لها منذ يونيو / حزيران 2008، مما يعكس قوة في النشاط الاقتصادي في البلاد.
- تزايد مخاوف البنوك الهندية من تراكم القروض المدومة: في الشهور الثمانية عشر الماضية، أثار الارتفاع العنيف لمعدلات الإقراض من جانب البنك الاحتياطي RBI بهدف الحد من الضغوط التضخمية مخاوف من تدهور وضع الائتمان. تتوقع "Crisil" - الذراع الهندية لوكالة التصنيف ستاندرد أند بورز - أن يرتفع إجمالي القروض السيئة التي تحتفظ بها البنوك الهندية في السنة المنتهية في مارس / آذار 2012، من 2,3 ٪ إلى 2,6 ٪ ، وهي أعلى من نسبة 2,4 ٪ المرتفعة التي شهدتها عام 2008.
- الهند تعلن عن ارتفاع مفاجئ في مؤشر الإنتاج الصناعي (IIP) : رغم الارتفاعات المتوالية في سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي، ارتفع الإنتاج الصناعي في الهند بنسبة 8,8 ٪ في يونيو / حزيران، في أسرع وتيرة له في ثلاثة أشهر.
- البنك الروسي يدرس فرصة للاستثمار في بولندا : بنظر بنك سبير OAO في فرصة شراء البنك البولندي كريدابت Kredyt Bank الذي تسيطر عليه KBC، وبنك الألفية Bank Millennium الذي يسيطر عليه البنك التجاري البرتغالي. تقدر قيمة البنكين حالياً بحوالي 1,3 مليار و 1,8 مليار دولار أمريكي على التوالي.
- تركيا تنشئ مناطق اقتصادية حرة: حرصاً من السلطات التركية على الحفاظ على وتيرة نمو تتجاوز 10 ٪، فهي تستعد لتسهيل التجارة والاستثمارات الأجنبية، من خلال تطوير المناطق الحرة الحالية إلى مناطق اقتصادية حرة. ستوفر هذه المناطق فرصاً لإقامة مشاريع تجارية متنوعة، على أراضٍ تابعة للدولة، موصولة جيداً بكافة طرق المواصلات (الجوية والبحرية والبرية).
- ارتفاع معدل التضخم في كوريا الجنوبية مع انخفاض ثقة المستثمرين : في أغسطس / آب انخفضت ثقة المستهلك الكوري الجنوبي إلى 99 نقطة مقارنة مع 102 نقطة في يوليو / تموز. كانت هذه ثاني مرة يهبط فيها مؤشر ثقة المستهلك الكوري الجنوبي عن 100 نقطة منذ مطلع عام 2009. لكن معدل التضخم ارتفع في نفس الوقت بأكثر مما كان متوقعا للأشهر الاثني عشر المقبلة، متجاوزاً حاجز ال 4 ٪ المستهدف من قبل البنك المركزي. هذا يزيد من صعوبات البنك المركزي في محاولاته لتحقيق معدل نمو صحي وأسعار مستقرة.
- اقتصاد جنوب أفريقيا يستمر في مواجهة التحديات : رغم توقعات صندوق النقد الدولي بنمو الاقتصاد الجنوب إفريقي هذا العام بمعدل 4 ٪، لا يزال الساسة هناك يصارعون مشكلتين اقتصاديتين خطيرتين؛ ارتفاع معدل التضخم إلى 5,3 ٪ في يوليو / تموز، وارتفاع معدل البطالة إلى 25,7 ٪.
- ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يضر بالصناعات الاسترالية: ارتفع سعر صرف الدولار الأسترالي أكثر من 18 ٪ خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، مما أضر بالصناعة التحويلية. في يوليو / تموز انخفض المؤشر العام للصناعة الأسترالية (PMI) 9.5 نقطة و وصل إلى 43.4 نقطة، مما يعني حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة الرئيسية



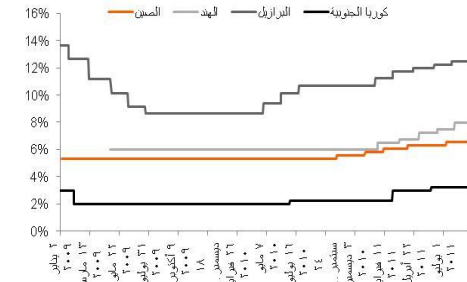
المصدر: بلومبرج

التضخم في الاقتصادات الناشئة الرئيسية



المصدر: بلومبرج

سياسات أسعار الفائدة في الاقتصادات الناشئة الرئيسية



المصدر: بلومبرج

الخدمات المالية والمصرفية

قطر

سعر الفائدة بين البنوك لثلاثة أشهر

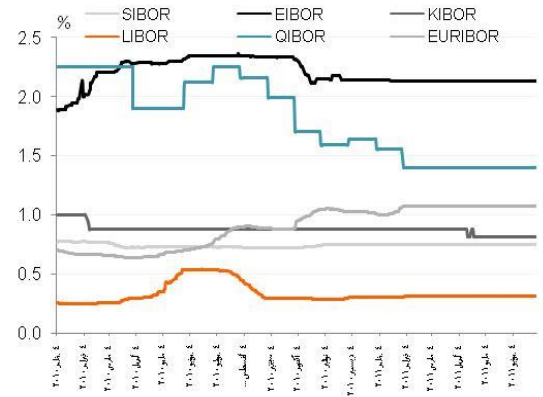
■ نمو مطرد في الائتمان : ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي في قطر بمعدل 16,02 % على أساس سنوي وصل في يوليو / تموز 2011 إلى 278,16 مليار ريال قطري. لأربعة أشهر متتالية ارتفع الائتمان بمقدار خانتين عشريتين، مدعوما بشكل رئيسي بقروض القطاع الخاص، التي ارتفعت بمعدل 16,96 % على أساس سنوي، و بلغت في يوليو / تموز 213 مليار ريال قطري. من المرجح أن يؤدي خفض مصرف قطر المركزي لسعر إعادة الشراء بمقدار 50 نقطة أساس في أوائل أغسطس / آب لمزيد من نشاطات إقراض القطاع الخاص.

■ انخفاض سعر الفائدة على القروض الشخصية في قطر : من المتوقع بعد خفض مصرف قطر المركزي لسعر إعادة الشراء، أن تخفض البنوك التجارية في البلاد أسعار الفائدة على القروض الشخصية من 6,5 % إلى 6 %.

■ بنك أبو ظبي الإسلامي يبدأ عملياته في قطر : سمحت هيئة تنظيم القطاع المالي القطرية (QFCRA) لبنك أبو ظبي الإسلامي في البدء بعمليات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في البلاد. سيقوم البنك بقبول الودائع وتقديم التسهيلات لتمويل وإدارة الاستثمارات في قطر وفقا للشريعة الإسلامية.

■ وكالة تصنيف فيتش تجدد تصنيف بنك قطر الوطني عند A+: أبقّت وكالة تصنيف فيتش تصنيفها الطويل المدى (IDR) لبنك قطر الوطني (QNB) عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة. يستند التقييم على نوعية وقوة أصول البنك وسيولته ومعدلات رسمته. كما نظرت فيتش أيضا في إصدار بنك قطر الوطني البالغ 12,7 مليار ريال قطري، خلال الربع الأول من عام 2011، مما أدى لزيادة رأس مال البنك بنسبة 25 %، ودعم خطط توسعه الطموحة.

■ هيئة تنظيم القطاع المالي القطرية (QFCRA) توقع على مذكرة تفاهم لتبادل المعلومات مع البنك الاحتياطي الهندي (RBI): وقعت هيئة تنظيم القطاع المالي القطرية (QFCRA) مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات الرقابية مع البنك الاحتياطي الهندي (RBI).



المصدر: بلومبرج

معدل الفائدة بين البنوك في يوليو / تموز

شهر	ثلاثة اشهر	إثنا عشرة شهر
قطر	2.00	2.40
السعودية	0.33	0.85
الكويت	0.56	1.31
الإمارات	1.47	1.94
دولار أمريكي LIBOR	0.21	0.78
يورو EURIBOR	1.38	2.10

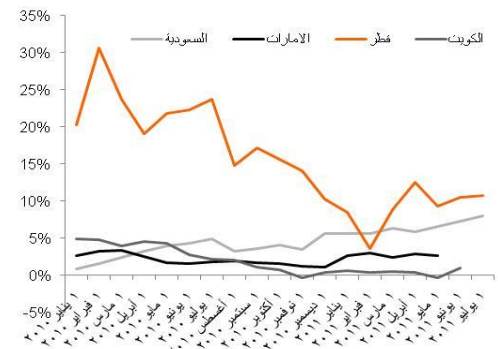
المصدر: بلومبرج

قطر

نمو الائتمان

السهم	آخر إغلاق	% التغير الشهري	% التغير السنوي	التغير لثلاث سنوات %	معامل الربح الى القيمة
بنك قطر الوطني	138	-2.1%	6.1%	60.7%	11.7
البنك الأهلي	78	10.4%	34.2%	53.7%	10.9
مصرف الريان	23	-3.0%	22.2%	24.7%	12.0
بنك الدوحة	59	9.9%	-1.7%	20.6%	10.1
البنك التجاري القطري	79	6.6%	-5.4%	-16.6%	10.4
بنك قطر الاسلامي	79	0.9%	3.6%	-25.6%	12.3
بنك قطر الدولي	49	1.5%	8.0%	-30.1%	11.7
البنك الخليجي	17	-0.1%	7.1%	-36.3%	14.4
دلالة القابضة	14	-5.0%	-0.5%	-62.6%	14.4

المصدر: بلومبرج



المصدر: بلومبرج

الخدمات المالية والمصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا)

الأرباح الصافية لمصارف دول مجلس التعاون الخليجي تنمو في الربع الثاني من العام بمعدل 28%: سجلت البنوك الخليجية ارتفاعا يقرب من 28% في صافي الأرباح خلال الربع الثاني من العام. كما ارتفع صافي دخل الفوائد للمنطقة خلال الفترة؛ وسجلت قطر والكويت أعلى نسب نمو على أساس سنوي (13%)، تلتها الإمارات العربية المتحدة (12%).

المملكة العربية السعودية تسجل نموا قويا في الائتمان : تعافى النشاط الائتماني في المملكة العربية السعودية بشكل مطرد، بسبب التحسن في أسعار النفط والعوامل الاقتصادية الأساسية. في يونيو / حزيران 2011، نما الائتمان في المملكة بمعدل سنوي بلغ 7,2%، ووصل إجمالي الائتمان المصرفي المحلي إلى 814,2 مليار ريال سعودي (217 مليار دولار أمريكي).

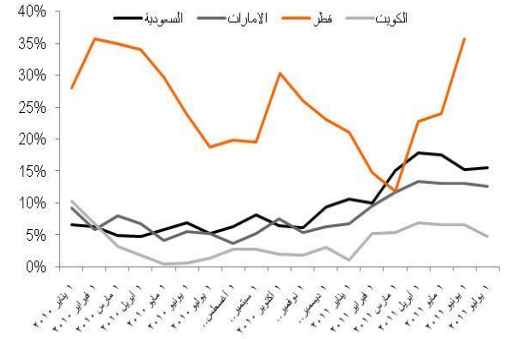
البنوك السعودية ستستفيد غالبا من خفض المخصصات: ارتفعت أرباح البنوك السعودية في الربع الثاني من 2011 نتيجة لخفض المخصصات وارتفاع الدخل من أنشطة الإقراض. رغم ترجيح استمرار البنوك في الاستفادة من خفض المخصصات في النصف الثاني من هذا العام، فإن النهج الحذر للجهات المقرضة قد يخفض الربحية.

الشيكات من غير رصيد تنخفض 56%: شهد عام 2011 انخفاضا في عدد الشيكات من غير رصيد في المملكة العربية السعودية. في الربع الثاني من عام 2011 انخفض عدد الشيكات من غير رصيد إلى 13,000 شيكا مقابل 29,000 شيك خلال نفس الفترة من العام الماضي.

القطاع الخاص يحرك النمو في القطاع المصرفي العماني : بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية في سلطنة عمان، ارتفعت صافي ربح مصارف البلاد في النصف الأول من عام 2011 نحو 7%. و أظهر نشاط القطاع الخاص علامات انتعاش، بعد تعرضه للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 - في نهاية يونيو / حزيران حزيران، ارتفع ائتمان القطاع الخاص حوالي 8,6%، حاملا معه ائتمان القطاع المصرفي العماني بشكل عام إلى 11,45 مليار ريال عماني.

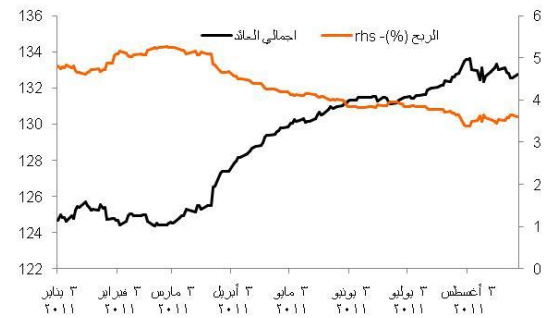
رسملة بنوك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفضل من نظيراتها في الغرب : نظرا لرأس المال الأساسي (core Tier-1) يقدر متوسطه بحوالي 13%، تعتبر مصارف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقاييس الإطار التنظيمي العالمي للبنوك (Basel III)، مرسملة بشكل أفضل بكثير نظيرتها الأمريكية أو الأوروبية.

(M2)النمو في الكتلة النقدية



المصدر: بلومبرج

حركة مؤشر اتش أس بي سي للسكوك



المصدر: بلومبرج

نشاط الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2011

المرحلة	اسم الصندوق الاستثماري	(مليون دولار أمريكي) القيمة	منطقة العمل
جمع الاستثمارات	350 Samena Special Situation Fund II		منطقة مينا
جمع الاستثمارات	290 DB Masdar Clean Tech		آسيا، أوروبا، أمريكا الشمالية
البدء	250 Gulf Credit Partners		منطقة مينا، تركيا
البدء	100 Invest AD and SBI Holding		تركيا
جمع الاستثمارات	60 Siraj Palestine Fund I		المناطق الفلسطينية
جمع الاستثمارات	45 ADCM Secondary		منطقة مينا، أوروبا، أمريكا
جمع الاستثمارات	31 FINCORP Oman		عمان

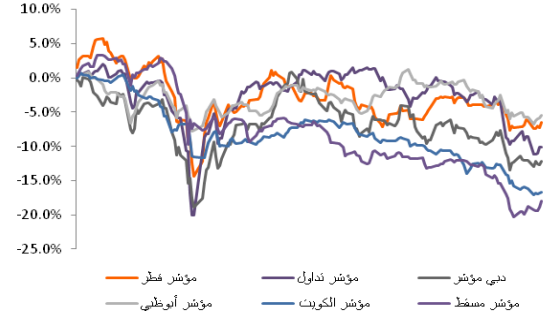
المصدر: موقع زاوية الإلكتروني

الأسواق المالية

قطر

مؤشرات الاسواق المالية لمنطقة الشرق الأوسط (بعد تصحيح الإيرادات)

- **انتعاش بورصة قطر:** بعد إغلاقها على أدنى مستوى في عامين في 11 أغسطس / آب، بسبب المخاوف من الاتجاه الهبوطي في الاقتصاد العالمي، استعادت بورصة قطر موقفها وسجلت هوامش جديدة، و السبب هو إقبال المستثمرين على شراء أسهم الشركات المتأثرة بأسعار رخيصة.
- **الضرائب قد تنقل على الشركات القطرية قريبا:** مع إصدار وزارة الاقتصاد والمالية تعميما تلزم فيه الشركات المملوكة قطريا بنسبة 100 %، -، التي تزيد قيمة أسهمها عن مليوني ريال قطري، أو تزيد مبيعاتها السنوية عن 10 ملايين ريال قطري - بتقديم إقرارات ضريبية، تخشى شركات محلية كثيرة أن تدرج ضمن الشريحة الضريبية في وقت قريب.

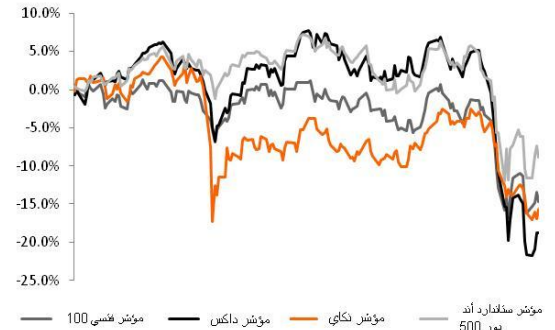


المصدر: بلومبرج

منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

- **الأسهم الخليجية ترتفع هامشيا:** متعقبة المكاسب في أسواق الأسهم الأمريكية، ارتفعت معظم الأسهم الخليجية قليلا في نهاية الشهر. لكن أحجام التداول ظلت صغيرة، نتيجة لإغلاق الأسواق لبضعة أيام في نهاية الشهر بسبب الأعياد الدينية.
- **سوق الاكتتاب الخليجي أقل نشاطا في النصف الأول من عام 2011:** انخفضت أعداد و قيم الإصدارات العامة الأولية (IPOs) في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد، في النصف الأول من السنة. أربع شركات فقط طرحت إصدارات بقيمة 358,000,000 دولار أمريكي) خلال الفترة، مقارنة بثمانية إصدارات بقيمة (830,000,000 دولار أمريكي) في الفترة نفسها من العام الماضي. تم إدراج ثلاث شركات جديدة في بورصة الإمارات، في حين أدرجت شركة واحدة فقط في البورصة السعودية.
- **شهدت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، في النصف الأول من عام 2011، زيادة في صفقات الاندماج والاستحواذ (M&A):** رغم الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ارتفعت صفقات الاندماج و الاستحواذ (M&A) في النصف الأول من عام 2011 بمعدل 33 %، إذ ارتفع عدد الصفقات إلى 173 مقارنة مع 130 صفقة في الفترة نفسها من العام الماضي. و من حيث القيمة الإجمالية، أبرمت في النصف الأول من عام 2011 صفقات بقيمة 21,17 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 16.26 مليار دولار أمريكي في النصف الأول عام 2010، أي زيادة قدرها 30 %.

مؤشرات الاسواق المالية للاقتصاديات المتقدمة (بعد تصحيح الإيرادات)

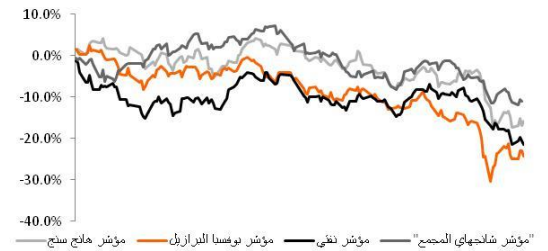


المصدر: بلومبرج

عالميا

- **الأسواق الآسيوية تنخفض وسط تزايد المخاوف بشأن صحة الاقتصاد الأمريكي:** كانت الأسواق الآسيوية متقلبة طوال شهر أغسطس / آب بسبب تزايد المخاوف من صحة الاقتصاد الأمريكي. ففي نهاية الشهر أصبحت هذه الأسواق أكثر حذرا، بانتظار كلمة "برنانكي"، رئيس المجلس الاحتياطي الاتحادي، لمعرفة فيما إذا كانت السلطات الأمريكية ستتخذ أية خطوات تنقذ اقتصادها من الركود مرة أخرى. كما أن تقارير الأرباح المخيبة للأمال من جانب شركات صينية في الربع الثاني، زاد الضغط على أسواق الأسهم في البلاد.
- **الأسواق الأوروبية تغلق منخفضة:** في 25 أغسطس / آب، انخفض مؤشر داكس الألماني بنسبة 4 % في 15 دقيقة، بسبب تكهنات مفادها أن المشرعين يعتزمون فرض قيود جديدة على أسواق الأسهم. راجت في الأسواق شائعات بأن المشرعين الفرنسيين والأسبان سيوسعون نطاق الحظر على البيع على المكشوف، مما أدى لانخفاض حجم التداول في الأسواق الأوروبية.

مؤشرات الاسواق المالية للاقتصاديات الناشئة (بعد تصحيح الإيرادات)



المصدر: بلومبرج

الأعلى ارتفاعاً للشهر

التغير السنوي (5)	التغير الشهري (%)	آخر إغلاق	أكبر خمس رابحين
121.0%	29.4%	129.5	MERS QD Equity
34.2%	10.4%	77.5	ABQK QD Equity
-0.9%	9.9%	58.8	DHBK QD Equity
48.6%	3.5%	21.2	QMLS QD Equity
-6.6%	7.1%	45.0	QGRI QD Equity

المصدر: بلومبرج

الأكثر انخفاضاً للشهر

التغير السنوي (5)	التغير الشهري (%)	آخر إغلاق	أكثر خمس خاسرين
-9.0%	-12.8%	24.6	GISS QD Equity
-7.2%	-12.1%	123.0	IQCD QD Equity
-23.0%	-10.8%	7.8	MRDS QD Equity
91.0%	-9.8%	55.9	QCFS QD Equity
-19.8%	-8.4%	16.6	AHCS QD Equity

المصدر: بلومبرج

مؤشر قطاع البنوك القطري لغاية هذا اليوم من الشهر



الحركة ومعدل الدوران خلال 3 أشهر



المصدر: بلومبرج

الحركة ومعدل الدوران لمؤشرات الأسواق (منطقة مينا)

معامل الربح / القيمة	التغير لثلاث سنوات %	التغير السنوي %	التغير الشهري %	آخر إغلاق	المؤشر
10.7	-23.6%	-5.9%	-2.9%	8,171.5	قطر (QE)
13.8	-32.8%	-9.7%	-7.6%	5,979.3	السعودية (TASI)
29.7	-70.2%	-10.6%	-4.5%	1,457.3	الإمارات (DFM)
15.3	-42.6%	-5.1%	-2.1%	2,582.1	أبوظبي (ADSM)
NM	-60.3%	-16.8%	-4.2%	5,785.6	الكويت (KSE)
7.6	-45.2%	-17.3%	-4.2%	5,584.7	عمان (MSM)
11.1	-53.4%	-12.0%	-2.3%	1,261.0	البحرين (BSE)
9.8	-42.7%	-34.5%	-7.8%	4,676.1	مصر (CASE)
10.4	30.2%	-19.8%	-14.5%	52,967.7	تركيا (ISE 100)
NM	-52.4%	-14.6%	-2.3%	2,028.1	الأردن (Amman)
NM	-41.6%	-13.8%	-5.5%	473.1	داوجونز منطقة مينا
NM	-17.7%	-11.6%	0.6%	23,152.4	المغرب (MASI)

المصدر: بلومبرج

الحركة ومعدل الدوران لمؤشرات الأسواق العالمية

معامل الربح / القيمة	التغير لثلاث سنوات %	التغير السنوي %	التغير الشهري %	آخر إغلاق	المؤشر
12.7	-8.5%	-7.8%	-9.9%	1,159.3	ستاندارد أند بور
10.2	-6.2%	-13.0%	-11.1%	5,131.1	بريطانيا (لندن: فنتسي)
9.9	-11.3%	-19.2%	-19.7%	5,584.1	ألمانيا (داكس)
16.5	-31.9%	-14.2%	-12.0%	8,772.4	نكايا اليابان
9.2	-6.4%	-14.1%	-12.8%	19,752.5	هونج كونج (هانج هانج)
11.7	17.5%	-14.0%	-18.8%	1,764.6	كوسبي كوريا الجنوبية
8.1	-2.8%	-23.6%	-9.5%	52,953.3	البرازيل (إيبوف)
13.9	11.6%	-20.7%	-12.3%	4,839.6	الهند (نفتي)
14.2	8.4%	-5.2%	-3.3%	2,615.3	الصين (SCI)

المصدر: بلومبرج

السلع و العملات

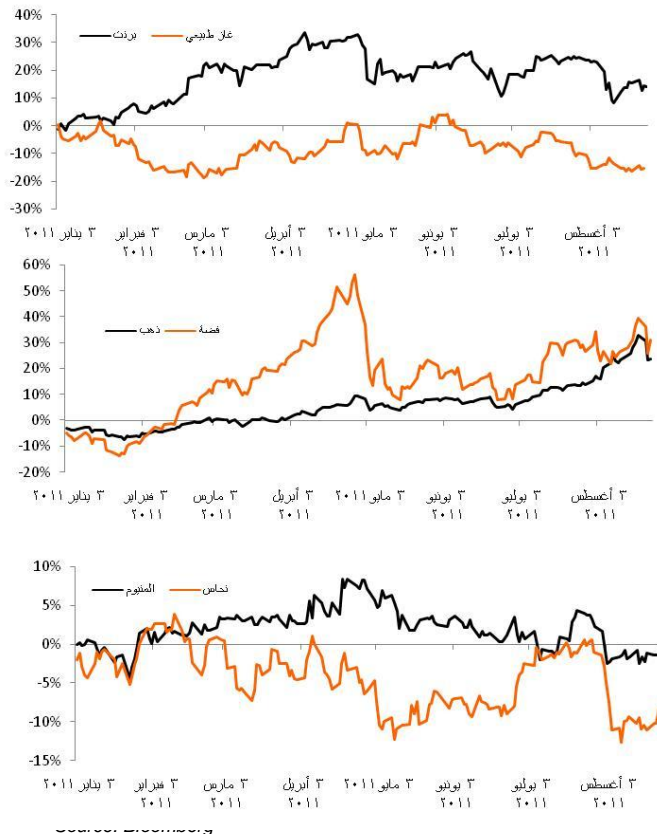
السلع	التغير %	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات %	آخر اغلاق	المؤشر
/ متوسط خام تكساس (دولار برميل)	-10.1%	-6.7%	-25.9%	85.3	
خام برنت(دولار / برميل)	-5.3%	16.7%	-3.0%	110.6	
(دولار / طن)غاز طبيعي	-6.1%	-10.8%	-49.8%	3.9	
أونصة الذهب	8.7%	23.8%	114.7%	1,759.8	
أونصة الفضة	3.7%	31.8%	204.7%	40.7	
(طن)النحاس	-7.4%	-8.1%	15.9%	407.9	
(طن متري)المنيوم	-4.5%	-0.9%	-8.0%	2,275.0	
(بوئشل)القمح	11.9%	-4.7%	-9.9%	757.3	
(طن متري)الرز	3.1%	19.7%	-8.2%	16.8	
(بوئشل)الذرة	7.5%	16.4%	26.2%	732.3	

المصدر: بلومبرج

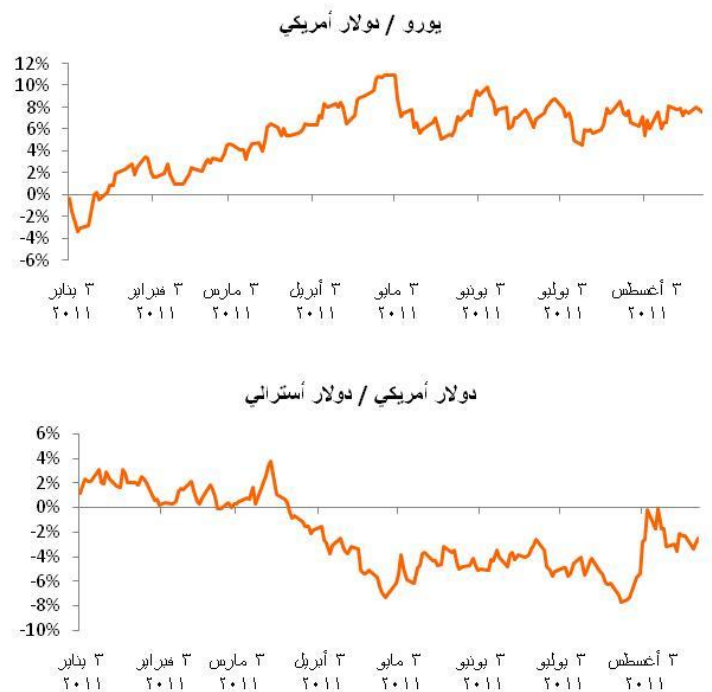
العملات	التغير %	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات %	آخر اغلاق	سعر تحويل أهم العملات
يورو / دولار امريكي	0.9%	7.4%	-2.5%	1.4	
استرليني / دولار امريكي	-0.1%	4.3%	-12.1%	1.6	
دولار امريكي / بين ياباني	0.3%	-4.5%	-29.1%	77.5	
دولار امريكي / رمنمبي صيني	-1.2%	17.9%	38.2%	1.3	
عملات الأسواق الناشئة	التغير %	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات %	آخر اغلاق	
دولار امريكي / روبية هندي	4.5%	3.0%	5.2%	46.1	
دولار امريكي / رمنمبي صيني	-0.7%	-3.3%	-6.7%	6.4	
دولار امريكي / ريال برازيلي	2.8%	-3.1%	-1.3%	1.6	
دولار امريكي / ليرة تركي	3.7%	13.7%	47.8%	1.8	
عملات منطقة مينا	التغير %	التغير السنوي %	التغير لثلاث سنوات %	آخر اغلاق	
ريال سعودي	0.0%	0.0%	0.0%	3.8	
درهم اماراتي	0.0%	0.0%	0.0%	3.7	
ريال قطري	0.0%	0.0%	0.0%	3.6	

المصدر: بلومبرج

حركة أسعار السلع السنوية (لتاريخه)



حركة أسعار الصرف السنوية (لتاريخه)



إخلاء مسؤولية

أعد بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق ("الخليجي") المعلومات الواردة في هذا الموقع كمعلومات عامة عن الوضع المالي للبنك وآخر المستجدات على صعيد أنشطته وأعماله وذلك بناء على المعطيات المتوفرة لحد علم الإدارة العليا. لا يضمن الخليجي بأي شكل من الأشكال اكتمال المعلومات والبيانات المذكورة على هذا الموقع المتعلقة بوضع البنك أو تسلسلها أو دقتها أو إطارها الزمني سواء من تاريخه أو من تاريخ نشرها. ولا تنطوي المعلومات الواردة في هذا الموقع على أي عروض أو آراء أو توصيات أو خلافها من قبل الخليجي لشراء أو بيع أسهمه ولا يجوز لأي طرف اعتبار هذه المعلومات على أنها رأي استشاري على المستوى القانوني أو الضريبي أو المحاسبي أو الاستثماري أو ما في حكمها من الخدمات حول مسألة الأرباح أو مدى ملاءمة أي استثمار في أسهم الخليجي. المعلومات الواردة في هذا الموقع الإلكتروني غير مخصصة للاستخدام أو التوزيع من قبل أي شخص أو كيان في أي دولة أو ولاية قضائية تعتبر مثل هذا الاستخدام أو التوزيع مخالفا للقانون. لا يتحمل الخليجي وأي من وكلائه أو مدرائه أو موظفيه أو مندوبيه أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة وبأي شكل من الأشكال عن : (أ) عدم دقة المعلومات أو أي خطأ أو إغفال يرد فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاقتباسات والبيانات المالية (ب) أي خسائر أو أضرار تنشأ عما سبق. على أي شخص ينوي الاستثمار في أسهم الخليجي الحصول على رأي استشاري مستقل حول كافة الأوجه المرتبطة بذلك الاستثمار. لا يدخل سهم الخليجي في عداد الودائع أو الالتزامات المصرفية وهو غير مضمون من قبل الخليجي أو أي من فروع أو شركاته التابعة ولا يضمن الخليجي أو أي شخص آخر الحفاظ على أي رأسمال يتم استثماره في أسهم الخليجي. لم يحصل الخليجي على موافقة مصرف قطر المركزي على محتويات المعلومات الواردة في هذا الموقع الإلكتروني ولا يدعي الحصول على مثل تلك الموافقة ولا يتحمل مسؤولية توفيرها.

أي تصريحات أو معلومات يتم الإدلاء بها أو يُدعى الإدلاء بها من قبل ممثلي الخليجي بما يتعارض مع ما تقدمت تعتبر حكماً تصريحات ومعلومات غير مصرحة أو معتمدة من قبل ممثلي الخليجي المعتمدين.